



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

العلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي في العراق: دراسة تحليلية للمدة (2017-2024)

أ.م.د. راضي عبيد نعيمش
كلية الإدارة والاقتصاد

أ.د. عدنان فرحان عبد الحسين
كلية الإدارة والاقتصاد – القرنة
جامعة البصرة

adnan.abduhussein@uobasrah.edu.iq

المستخلص

توجه العراق بعد عام 2004 الى تطوير النظام المالي والاهتمام به ضمن خطط التنمية الاقتصادية وهدف الى إيصال الخدمات المالية والمصرفية في جميع انحاء البلد ومن خلال ذلك عمل على ارساء وتعزيز الشمول المالي في المقابل هناك قصور في الوعي المالي نتج عن عدة أسباب منها ضعف الثقة في الجواز المصرفي وتخلف العادات المصرفية وغيرها من الأسباب . وهدفت الدراسة الى قياس مستوى الشمول المالي في العراق وتحليل مستوى الوعي المالي وتم توضيح الاطار النظري للشمول المالي والوعي المالية وطبيعة العلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي وبلاستناد الى الدراسات السابقة والمصادر ذات العلاقة ومن خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي وضع واقع الشمول المالي ومؤشراته في العراق كذلك تناول الوعي المالي وضرورة انتشاره ليكون عامل مؤثر في تعزيز الشمول المالي . وتوصلت الدراسة الى ان مستوى الشمول المالي في العراق متدني بالمقارنة مع الدول الأخرى ومنها دول الجوار وان ضعف الوعي المالي يشكل عائقا في تحقيق الشمول المالي كما ان ضعف الثقة في الجهاز المصرفي والبنية التحتية الالكترونية الضعيفة واتساع التعاملات النقدية تسبب في ضعف الوعي المالي وعليه اوصت الدراسة بضرورة اطلاق برامج وطنية لتعزيز الوعي المالي وتحديث التكنولوجيا المالية المستخدمة والاستفادة منها وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة الكثافة المصرفية وغيرها من التوصيات التي تعزز من الوعي المالي وتنعكس إيجابا على الشمول المالي .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي – الوعي المالي – القطاع المالي – التحديات – اصلاح النظام المالي

المقدمة:

يشير الشمول المالي إلى توافر وتكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية والائتمان والتأمين والمدفوعات الرقمية، في حين يشير الوعي المالي إلى الثقافة المالية هي المعرفة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مدروسة وفعالة.

ويُعد الشمول المالي والوعي المالي عنصرين أساسيين في التنمية الاقتصادية المستدامة، لا سيما في الاقتصادات الناشئة واقتصادات ما بعد الصراع مثل العراق، وبينما قطع العراق شوطاً كبيراً في إصلاح قطاعه المالي، لا تزال هناك تحديات قائمة نتيجة عقود من الصراع، وضعف الأطر المؤسسية، وانخفاض الثقة في النظم المصرفية الرسمية. في العراق، لطالما أعاق عدم الاستقرار الاقتصادي، ومحدودية البنية التحتية، الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. ومع ذلك، مع الإصلاحات الأخيرة وتزايد انتشار الخدمات الرقمية، يكتسب مفهوم الشمول المالي والوعي المالي اهتماماً متزايداً. هذان العنصران مترابطان، حيث يعزز أحدهما الآخر. وفهم علاقتهما أمر بالغ الأهمية لبناء نظام مالي شامل ومرن في العراق.

ويتميز القطاع المالي في العراق بأنه اقتصاد يعتمد على النقد بشكل كبير، مع استخدام محدود للمدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية، ووفقاً لبيانات البنك الدولي الأخيرة، يمتلك حوالي 23% فقط من البالغين العراقيين حسابات مصرفية، وهي من أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهناك فئات سكانية محرومة إذ تُستبعد المجتمعات الريفية والنساء والشباب بشكل خاص من الخدمات المالية الرسمية.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود التي بُذلت لتعزيز الشمول المالي في العراق (مثل تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وزيادة عدد الحسابات المصرفية، وإطلاق مبادرات تمويلية)، إلا أن ضعف الوعي المالي قد يحد من تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الجهود، ما يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بينهما، وتنبع إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي في العراق خلال المدة (2004–2024)؟

أهداف البحث

- قياس مستوى الشمول المالي في العراق للفترة (2004–2024)
- تحليل مستوى الوعي المالي لدى فئات المجتمع المختلفة.
- تقديم توصيات لرفع كفاءة برامج الشمول المالي عبر تعزيز الوعي المالي.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها " أن ضعف الوعي المالي في العراق أدى إلى إيجاد تحديات كبيرة أمام تحقيق الشمول المالي في العراق".

منهجية البحث: يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تطور المؤشرين.

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي والوعي المالي

أولاً: نشأة ومفهوم الشمول المالي وأهميته

1- نشأة وظهور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي للمرة الأولى في عام 1993 في دراسة لستون وترنث عندما اتضح ان اغلاق فرع من فروع احد المصارف في إنكلترا كان له تأثير على سكان المنطقة بحيث افتقدوا الخدمات التي يقدمها المصرف لذلك نشأت فكرة الشمول المالي والتي تتبلور في ضرورة الحصول على الخدمات المالية لاكبر شريحة ممكنة وضمن تكلفة مقبولة. (نوفل , 2018 , 289)

وفي عام 1999 تم استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مره بشكل واسع لوصف وصول الافراد الى الخدمات والمنتجات المالية وهنا كانت بداية تناول الباحثون لهذا المصطلح , ثم زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد عام 2008 وبعد الازمة المالية العالمية ومن هنا اخذت الحكومات علي المستوى الدولي بالالتزام بتبني وتنفيذ سياسات تهدف الى تسهيل وتعزيز الوصول للخدمات والمنتجات المالية الى كافة شرائح المجتمع. (نوفل , 2018 , 291)

2- مفهوم الشمول المالي

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في التقرير الصادر من البنك الدولي في عام 2014 انه " نسبة الأشخاص او الشركات التي تستخدم الخدمات المالية " . (شني و لخضر , 2019 , 108)

ويشير مصطلح الشمول المالي الى توفير الفرص لجميع فئات المجتمع لاستخدام والاستفادة من الخدمات المالية المنتشرة في البلد وبالتالي يعرف علي انه " اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتمويل والتأمين والائتمان وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة و بأسعار تنافسية " (صندوق النقد العربي , 2017 , 5)

وتعرف مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي بانه " الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وان تقدم لهم بشكل شفاف وبتكاليف معقولة " (سعدوني , 2020 , 14)

فيما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والشبكة الدولية للثقيف المالي بانه " العمليات التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق برامج مختلفة ومبتكرة والتي تضم التوعية والثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي " (سعدوني , 2020 , 15)

وفي تعريف صندوق النقد الدولي هو " الحالة التي تعكس قدرة الافراد والشركات بما فيهم ذوي الدخل المنخفض وصغار السن للوصول الى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات , التحويلات , المدخرات , التأمين والائتمان) والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة " .

وبالتالي من مجموعة التعاريف أعلاه ممكن ان يكون مفهوم الشمول المالي هي عملية الوصول الاوسع والاكبر لجميع شرائح المجتمع بما فيها الشرائح المهمشة والنساء والأطفال والمناطق النائية للاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية وبتكاليف ميسورة وبطريقة سهلة لمشاركة اكبر قدر ممكن من افراد المجتمع .

3- أهمية واهداف الشمول المالي

تتضح أهمية الشمول المالي من خلال أهدافه التي يسعى لتحقيقها وبالتالي يمكن ان نقول ان أهمية واهداف الشمول المالي تتمثل في : (شني و لخضر , 2019 , 109)

- 1- العمل على تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي لان عملية الشمول المالي من شأنها ان تعزز من الاستقرار المالي وبالتالي تعمل على تحقيق معدلات نمو إيجابية .
- 2- ان عملية الشمول المالي تعمل ضمن الأطر التي من شأنها تحقيق اهداف التنمية المستدامة فهي تركز على الانسان بالدرجة الأولى وتحقيق الفائدة له كما تعمل على الوصول في بيئات مختلفة وتعمل على تعزيز الاستدامة .
- 3- يعمل الشمول المالي على تحسين أوضاع الفقراء ويرفع من المستوى المعاشي لهم .
- 4- يوفر الشمول المالي فرص عمل لافراد المجتمع وبالتالي يساهم في تخفيض البطالة .
- 5- يعزز الشمول المالي من درجة المنافسة بين المؤسسات المالية مما يعمل على تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء المالي .
- 6- يساعد الشمول المالي الى نقل النظام المالي نحو التكنولوجيا المالية الحديثة ويساعد في اتمتة النظام المالي .
- 7- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل وتعزيز مشاريع العمل الحر
- 8- يساعد الحكومات في الانتقال من نظام المدفوعات التقليدي الى نظام المدفوعات الرقمي وبالتالي يقلل من الفساد ويعزز من كفاءة النظام المالي .

4- ركائز الشمول المالي

وتشمل ركائز الشمول المالي أدوات واليات من الممكن ان تحسن من عملية الوصول الى المنتجات والخدمات المالية ومن اهم تلك الركائز الالام بالشؤون المالية والتكنولوجيا المالية والشركات والتنسيق وشبكات التوزيع وغيرها من الركائز الانديجاني واخرون , 2024 , 531) :

- 1- الالام بالشؤون المالية (الوعي المالي) : تعمل الحكومات بشكل عام ممثلة في البنوك المركزية ببرامج للالام بالشؤون المالية بالتعاون مع الهيئات العامة والمصارف ومعاهد التدريب وذلك لان عدم الالام بالشؤون المالية يشكل عائق كبير امام الشمول المالي ويمثل استخدام غير مسؤول للمنتجات والخدمات المالية ويزيد من مخاطر الاستخدام السيئ لذلك تنمية المهارات والتعلم عملية ضرورية جدا من اجل نجاح الشمول المالي وكشفت دراسات لالاسكوا ان الافراد الذين لا يملكون حساب في مؤسسات مالية انهم اذا اختاروا فتح حساب سيكون اقل من 40% منهم قادرين على استخدامه دون مساعدة احد لذلك تم وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي من اجل الالام بالشؤون المالية كاداة شاملة لتحسين الشمول المالي ولا سيما عند النساء من خلال برامج تثقيفية مصممة خصيصا للمنتجات المالية والإدارة المالية لتشجيع الادخار والتعرف على مفاهيم الفائدة والتضخم وتنوع المدخرات والاستثمار وبالتالي تعمل على نشر الوعي المالي .
- 2- التكنولوجيا المالية : حيث تعد التكنولوجيا المالية اهم وسيلة للإسراع بتحقيق الشمول المالي ومن خلال استخدام التكنولوجيا المالية يمكن الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية بشكل بسيط ومريح كذلك هي تحقق مجموعة من المكاسب لكل من المستخدمين والمؤسسات المالية ومزودي الخدمة كمان ان هذه التكنولوجيا تسهل من الوصول الى المناطق النائية والريفية وتوفر على العملاء تكاليف السفر وتعزز امنهم وسلامتهم من خلال تقليص حمل النقود عند التنقل وتشمل المكاسب امن الخدمات وتمكين الخصوصية عند العملاء خصوصا

بالنسبة للنساء والتحكم بشكل أفضل في الأموال الشخصية وبالإضافة على التأكيد على أهمية التكنولوجيا المالية في استراتيجيات الشمول المالي التي تتبناها الحكومات .

3- دور المؤسسات المالية والمبادرات التي تقوم بها المؤسسات المالية من اجل تنفيذ السياسات والاطار المؤسسي للشمول المالي لذلك من احد ركائز الشمول المالي قيام المؤسسات المالية والمصرفية بدورها في تطبيق وتنفيذ السياسات وبذل الجهود للوصول المالي والقيام ببرامج تدريبية وورش واطلاق المبادرات وتوعية طلاب المدارس والمعاهد لزيادة الوعي المالي والامام بالشؤون المالية واستخدام التكنولوجيا المالية بالشكل الأفضل وغيرها من المبادرات .

ثانيا : مفهوم الوعي المالي وأبعاده

1- مفهوم الوعي المالي

يعد مفهوم الوعي المالي من المفاهيم الحديثة حيث تم تعريفه من قبل المؤسسة الوطنية للبحوث التعليمية البريطانية ب انه " القدرة على اصدار احكام واعية واتخاذ قرارات فعالة فيما يتعلق ب استخدام وإدارة الأموال " (عبدالله وعبد , 2021 , 214)

كما يعرف الوعي المالي ب انه " امتلاك الفرد المهارات التي تمكنه من اتخاذ قرارات مدروسة وذكية ب أمواله " (يونس , 2021 , 2)

ويقصد بالوعي المالي كذلك مقياس لدرجة فهم الشخص للمفاهيم المالية الأساسية وامتلاك القدرة والثقة لادارة الشؤون المالية الشخصية من خلال اتخاذ القرار المناسب (عبدالله وعبد , 2021 , 215) كذلك يقصد بالوعي المالي القدرة على فهم واستخدام المهارات والمعرفة المالية لاتخاذ قرارات مالية سليمة (شماغ و رقية , 2023 , 12)

وبالتالي يساعد الوعي المالي مستخدمة في ان يكون اكثر فهما وادراكا لما يدور حولة واكثر قدرة في التعامل مع الاستخدامات المالية المختلفة سواء كان قرار مالي بالادخار او الاستثمار او اعداد الميزانية والتأمين وإدارة بطاقة الائتمان او استخدام القروض وغيرها من الاستخدامات الخاصة او تقديم النصح او فهم الواقع المالي .

وقد يستخدم البعض مصطلح الادراك المالي كمصطلح مرادف للوعي المالي فيما يستخدم اخرون مصطلح المعرفة المالية كمصطلح مرادف للوعي المالي الا انه في حقيقة الامر هناك فرق بين مفهوم الادراك المالي ومفهوم المعرفة المالية فالمعرفة المالية تمتلك بعدين البعد الأول وهو الفهم وهذا يتعلق ب الادراك المالي الشخصي اما البعد الثاني يتعلق بالاستخدام أي التطبيقات المالية الشخصية وبناء عليه فان الادراك المالي هو جزء لا يتجزأ من المعرفة المالية ولكن لا يساويها لان المعرفة المالية تأخذ بعد اكبر وهو البعد التطبيقي والتي تعني ان الفرد لديه القدرة على استخدام ادراكه المالي وبكل ثقته لاتخاذ قرارات مالية . (كيلان, عبد , 2021 , 214)

وقد يلتقي مفهوم الوعي المالي مع مفهوم الثقافة المالية , حيث انه يجمع بين مفهومي الوعي المالي والادراك المالي ويعزز ذلك بزيادة الاطلاع والمعرفة ليكتسب الانسان الثقافة المالية , ويمكن تعريف الثقافة المالية حسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ب انها " مجموعة من المعارف والمفاهيم والمهارات والمحفزات والثقة التي تسمح للأفراد باتخاذ قرارات مالية صحيحة وفعالة وذلك من اجل ضمان الرفاهية المالية لكل من الافراد والمجتمع وتمكين مشاركة الافراد في الحياة الاقتصادية بشكل فعال مما يخدم الاقتصاد ككل " (الانديجاني واخرون , 2023 , ص 532)

2- ابعاد الوعي المالي

تتمثل ابعاد الوعي المالي بثلاث عناصر رئيسية تتمثل في المعتقدات المالية والسلوك المالي والمعرفة المالية (الانديجاني واخرون , 2023 , ص 533)

1- المعتقدات المالية : وهي الأفكار المالية التي يعتقد بها الفرد وطريقة تفكيره المالي مثل الاعتقاد ب أهمية توفير المال ووضع الخطط المالية المستقبلية وادراك المخاطر والعوائد ويختلف المعتقد المالي من شخص لآخر فهناك افراد ذوي معتقدات مالية إيجابية نحو التخطيط المالي وميل اقل نحو الاستهلاك وميل اكبر نحو الادخار وهناك من يملك عنصر المخاطرة في الاستثمار وتتأثر هذه المعتقدات بالبيئة المحيطة وقد تتغير من فترة لآخرى وقد تكون المعتقدات سلبية ذات نظرة متشائمة او تكون اكثر ميلا للاستهلاك والتبذير . وللوعي المالي تأثير إيجابي على المعتقدات المالية.

2- السلوك المالي ويمثل طريقة الافراد في التعامل مع القرارات المالية حيث تتمثل سلوكيات الافراد في الالتزام بدفع الفواتير مثلا او التأخير في تسديد الفواتير والامبالاة في الدفع او في عادات الشراء مثل اجراء عمليات شراء مدروسة يأخذ فيها المستهلك المشورة او تكون عفوية يعتمد فيها على رايه الشخصي او في سلوك القطيع او في التخطيط للمستقبل اذا كان هناك تخطيط طويل الاجل او مجرد خطط قصيرة الاجل او يعتمد السلوك الخالي من التخطيط الفوضوي وغيرها من سلوكيات الافراد المختلفة . وللوعي المالي تأثير إيجابي على السلوك المالي .

3- المعرفة المالية : وتعد المعرفة المالية عنصرا مهما في الوعي المالي واحد اهم ابعاد الوعي المالي فالمعرفة المالية تمكن الافراد من مقارنة المنتجات والخدمات المالية واتخاذ قرارات مالية بناء على ما يتوفر لديهم من معرفة فالمعرفة تمثل الرصيد الذي يمتلكه الافراد من المعلومات المالية التي تمكنه من اتخاذ القرار المناسب وقد اثبتت الدراسات ان الافراد الامريكيون ممن يمتلكون مستوى منخفض من المعرفة المالية يعانون من أعباء الديون ويميلون الى الاقتراض عالي التكلفة ويشاركون في معاملات مالية اقل منفعة لهم في المقابل لوحظ ان الافراد المقرضين والمدخرين هم اكثر معرفة مالية . وبذلك ترتبط المعرفة المالية ارتباطا إيجابيا بالوعي المالي .

ثالثا : العلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي

يمكن للعلاقة بين الشمول المالي والوعي المالي ان تأخذ اكثر من شكل فقد تكون علاقة إيجابية ذات تأثير إيجابي متبادل ومن الممكن ان تكون علاقة سلبية لا تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منها .

ان عملية الشمول المالي هي عملية شاملة تهدف جميع شرائح المجتمع والعمل على رفع مستوى الشمول المالي في البلد يعمل على تغير بنية النظام المالي ويزيد من مشاركة جميع افراد المجتمع وبالتالي ينعكس إيجابا على وعي الافراد والمؤسسات بالجانب المالي ويحقق الأهداف المنشودة في التنمية المستدامة من خلال مبادرات الدولة ممثلة بالبنك المركزي والهيئات والمؤسسات المالية في نشر ثقافة الشمول المالي كذلك تعزيز هذا الجانب بالتكنولوجيا المالية التي تعمل على إيصال الخدمات والمنتجات المالية للافراد والمؤسسات بتكاليف مقبولة وبالتالي يعمل ذلك على زيادة الوعي المالي للافراد وتحسين سلوكهم المالي وثقافتهم المالية والتحول الإيجابي نحو معتقداتهم المالية . في المقابل قد يكون ضعف الوعي المالي عائق في تحقيق الشمول المالي اذا ما توفرت الرغبة للافراد في زيادة الوعي المالي وكان دور الدولة والمؤسسات والهيئات ضعيف جدا في نشر ثقافة الشمول المالي وكانت التكنولوجيا المستخدمة لتحقيق الشمول المالي ضعيفة وبدائية وعند وجود قصور في تقديم الخدمات المالية والمصرفية وانعدام الثقة في الجهاز المصرفي وتخلف العادات المالية والمصرفية في المجتمع فان ذلك ينعكس سلبا على الشمول المالي ويجعل من الوعي المالي قيد لتحقيق الشمول المالي وقيد لتحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الثاني: واقع الوعي المجتمعي بأهمية الشمول المالي في العراق:

أ- واقع وتحديات الوعي بالشمول المالي في العراق:

استناداً إلى قرارات مجلس الوزراء رقم (313، لسنة 2016، 281 لسنة 2017) وإنطلاقاً من تعزيز الشمول المالي في العراق والذي يتضمن تعميم الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع، يحرص البنك المركزي العراقي على تلبية كافة المتطلبات لتطبيق عملية توطيّن الرواتب في المصارف وتطبيق نظام الجباية الإلكترونية تنفيذاً للتوجيهات الحكومية بخصوص ذلك، القرار الوزاري يتضمن فتح حسابات مصرفية لموظفي الوزارات والمؤسسات الحكومية وقد تم إختيار عدد محدد من المصارف ضمن معايير محددة والتي تصدر بطاقات وفق معايير دولية مرتبطة بالحساب المصرفي فضلاً عن تقييمها مالياً وفنياً وفق الخدمات المصرفية الحديثة التي سوف تقدمها للموظف وبصورة سليمة وأمنة بما يساهم في خلق بيئة تنافسية قوية لتقديم أفضل الخدمات للجمهور، وقد تم إصدار عدد من الأعمامات التي تنظم عملية دفع الرواتب وقد تم توطيّن رواتب موظفي البنك المركزي بفرعيه (بغداد- البصرة) ليكون تجربة نموذجية يتم تعميمها على باقي العراق (البنك المركزي العراقي، 2024).

وقد أطلق البنك المركزي العراقي الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للمدة (2018-2020)، وحقق فيها نتائج ربما تكون مقبولة لكنها ليست بالمستوى المطلوب التي وصلت اليه دول الجوار، وبالتأكيد فإن كل مشروع جديد يواجه العديد من التحديات للوصول الى نتائج مقبولة، وهناك تجربة ناجحة للشمول المالي وهي توطيّن رواتب أكثر من 3 ملايين موظف في المصارف، ما أدى الى زيادة نسبة الامان والسهولة بالتعامل بين الافراد من جهة والمؤسسات من جهة أخرى، لكن هذه التجربة رغم نجاحها الا انها لا تعبر عن المعنى الحقيقي للشمول المالي.

ثم أطلق البنك خطته الاستراتيجية الثانية (2021-2023)، وضمن سعيه لتطبيق استراتيجيته لنشر الوعي بالشمول المالي أصدر البنك المركزي العراقي 17 ترخيصاً لمنصات الدفع الرقمي، وتتعاون شركات التكنولوجيا المالية مع مزودي خدمات الاتصالات في العراق لتزويد المستهلكين بتجربة رقمية سلسلة وأمنة لتسهيل الدفع الرقمي. وقد تعاونت شركة فيزا Visa مع شركائها لإطلاق مجموعة متنوعة من منتجات الدفع لخدمة سكان العراق الذين يعانون من نقص الخدمات المصرفية. وتؤكد هذه الجهود إمكانية توسيع نطاق الخدمات المصرفية وإدراج المستهلكين تحت مظلة الشمول المالي.

في أوائل عام 2021، أطلق البنك المركزي العراقي خدمة التسجيل في الخدمات المصرفية الرقمية، ووفقاً للبنك المركزي، يعد البرنامج "نظاماً مالياً رقمياً متكاملًا" يعزز الاستقلال عن الأنظمة التقليدية، وأن هذا "سيحول العراق إلى دولة أقل اعتماداً على السيولة ما سيمكن الدولة من محاربة الفساد والتهرب والبيروقراطية (البنك المركزي العراقي، 2024).

وتعد القدرة على إجراء المدفوعات الإلكترونية جزءاً ضرورياً من أي نظام مصرفي رقمي في الوقت الحاضر، والشكل الأكثر شيوعاً لمثل هذه التحويلات التي يعاني منها العراقيون هو في الواقع استخدام الحكومة للبطاقات الذكية لتوزيع **رواتب القطاع العام**، لكن ينتهي الأمر بمعظم الناس بسحب رواتبهم نقداً، ما يؤدي إلى إخراج الأموال من النظام المصرفي الرقمي. تحديات تعميم الخدمات المالية في العراق: إن الوضع الحالي للشمول المالي في العراق أبعد ما يكون عن المثالية، ووفقاً للبنك الدولي، فإن 23% فقط من العراقيين لديهم حساب مصرفي، و7% فقط لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، ومن أهم الأمور التي تعيق تعميم الخدمات المالية في العراق هي كالاتي (World Bank, 2025):

1- الوصول المحدود إلى الخدمات المالية: تعد محدودية الوصول إلى الخدمات المالية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشمول المالي في العراق، لا سيما في المناطق الريفية وبين السكان ذوي الدخل المنخفض. ووفقاً لتقرير البنك الدولي، فإن 11% فقط من العراقيين يحصلون على الخدمات المالية الرسمية، وتتركز غالبية هذه الخدمات في المناطق الحضرية. وهذا يجعل من الصعب على الناس في المناطق الريفية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل حسابات التوفير والقروض والتأمين، فضلاً عن أن نسبة الكثافة المصرفية منخفضة جداً، إذ أن كل فرع مصرفي يغطي (35000) نسمة، وهي تدل على انخفاض عدد الفروع وخصوصاً في المناطق ذات الدخل المحدود، علماً أن المعايير الدولية تشير إلى أن كل فرع واحد يجب أن يغطي (10) آلاف نسمة ويشير الجدول الآتي إلى مؤشر الكثافة المصرفية في العراق.

جدول (1) مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2017-2021)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2017	37.140	843	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26
2019	39.300	888	44.25	2.25
2020	40.150	891	45.06	2.21
2021	41.190	905	45.51	2.20

المصدر: حجي، ادريس رمضان، الدباغ، حارث غازي (2023). واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تعزيزه للفترة (2017-2022)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 5، العدد 4، ص 160.
يشير الجدول إلى ارتفاع طفيف في الكثافة المصرفية إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب.
وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد (ATM) في العراق من 656 جهاز عام 2017 إلى 1566 جهاز عام 2021، كما ارتفع عدد أجهزة الدفع الإلكتروني (P.O.S) من 918 جهاز عام 2017 إلى 8194 جهاز عام 2021 (حجي والدباغ، 2023، 161).
إلا أن هذه الأرقام لا تزال بعيدة جداً مقارنة بدول الجوار (السعودية أنموذجاً) كما في الجدول (2) الآتي:
جدول (2) مؤشر ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ

السنة	العراق	السعودية
2008	0.68	47.00
2009	1.14	50.03
2010	2.09	52.48
2011	2.05	54.97
2012	2.05	57.77
2013	1.01	61.44
2014	1.52	66.95
2015	1.78	72.55
2016	2.29	73.16
2017	2.74	73.47
2018	3.51	72.42
2019	3.99	71.21
2020	5.12	68.73
2021	5.81	62.34
2022	8.02	60.27
2023	14.10	58.09

المصدر: البنك الدولي (2025). متوافر على الموقع الإلكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=IQ-SA-AE&most_recent_year_desc=true

2- يعد الطلب هو المحرك الرئيسي للشمول المالي، ومن المعلوم أنه لا يمكن الزام شخص لا يريد أن يكون مشمولاً بالخدمات المالية، سواء من خلال القنوات التقليدية أو الرقمية، وهنا يحدث ما يعرف بالإقصاء المالي الطوعي وهي عندما يكون بمقدور الأفراد الوصول إلى الخدمات المالية، سواء مادياً أو رقمياً، ولكنهم يختارون عدم استخدامها، وقد تعزى رغبتهم بالبقاء مستبعدين مالياً إلى عوامل مختلفة، مثل الأعراف الاجتماعية والثقافة السائدة في المجتمع (مثل وجود عادات أو تقاليد موروثية، أو عوامل دينية أو ثقافية)، فضلاً عن أن المستوى التعليمي قد يكون سبباً آخر، إذ يجد الأفراد الأميون صعوبة في التعامل مع القطاع المالي الرسمي، وبالتالي يعتمدون على قنوات غير رسمية لتلبية احتياجاتهم المالية، وغالباً ما يكون الفقر محركاً رئيسياً للإقصاء المالي، إذ يعيش الفقراء لتأمين قوتهم يوماً بيوم، مستخدمين ما يكسبونه، وبالتالي فإنه لا يتبقى مما يكسبونه أموالاً للاستثمار.

3- تدني مستويات الثقافة أو المعرفة المالية: التحدي الآخر الذي يواجه الشمول المالي في العراق هو انخفاض مستوى الثقافة المالية بين السكان، إذ يفتقر العديد من العراقيين إلى المعرفة والمهارات اللازمة لفهم المنتجات والخدمات المالية واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن شؤونهم المالية، وينطبق هذا بشكل خاص على النساء والشباب، الذين غالباً ما يتم استبعادهم من برامج التثقيف المالي.

4- انعدام الثقة في المؤسسات المالية الرسمية: يفتقر عدد كبير من العراقيين إلى الثقة في المؤسسات المالية الرسمية، مثل البنوك و مؤسسات التمويل الأصغر، ويرجع ذلك جزئياً إلى تجارب الفساد وسوء الإدارة السابقة في القطاع المصرفي، مما أدى إلى تآكل الثقة في هذه المؤسسات. ونتيجة لذلك، يعتمد العديد من العراقيين على الخدمات المالية غير الرسمية، مثل مقرضي الأموال والحوالات، والتي يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر ومكلفة.

5- البنية التحتية الرقمية المحدودة: تشكل البنية التحتية الرقمية المحدودة في العراق تحدياً آخر أمام الشمول المالي، إذ تتمتع البلاد بمستويات منخفضة من انتشار الإنترنت ومحدودية الوصول إلى الهواتف المحمولة، مما يجعل من الصعب على الناس الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، فضلاً عن أن هناك نقص في قابلية التشغيل البيئي بين مختلف مقدمي الخدمات المالية الرقمية، مما يعيق تطوير نظام بيئي مالي رقمي قوي.

6- عدم الاستقرار السياسي: يعد عدم الاستقرار السياسي في العراق تحدياً آخر أمام الشمول المالي، فلقد تأثرت البلاد بالصراع وعدم الاستقرار لسنوات عديدة، مما كان له تأثير كبير على الاقتصاد والقطاع المالي. وقد جعل هذا من الصعب على المؤسسات المالية العمل بفعالية وعلى الناس الوصول إلى الخدمات المالية.

عند النظر إلى عدد مشتركي الهاتف النقال في العراق نجد أن هناك ارتفاعاً مستمراً في عددهم حتى وصلت الكثافة الهاتفية إلى نسبة (104.5%) وكما في الجدول الآتي:

جدول (3) اجمالي عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال في العراق والكثافة الهاتفية للمدة (2017-2023)

السنة	اجمالي عدد المشتركين لخطوط الهاتف النقال (مليون شخص)	الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص لخطوط الهاتف النقال
2017	40.001	107.7
2018	39.150	102.7
2019	39.671	101.4
2020	39.281	97.8
2021	40.727	98.8
2022	44.146	104.5
2023	40,054,869	92.5

/المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (2023). إحصاءات الاتصالات والبريد لسنة 2023، بغداد، ص12. يتضح من الجدول أن الكثافة الهاتفية تجاوزت عدد السكان، وتشير البيانات الى ما نسبته (92.1%) من عدد السكان يستخدمون الهواتف الذكية، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون جهاز الحاسوب ممن أعمارهم فوق الخمس سنوات بلغت في عام 2022 ما نسبته (62.9%) من السكان (وزارة التخطيط، 2023)، تعد هذه البيانات واعدة على صعيد تعزيز الخدمات المالية الرقمية، شريطة تلقى الناس الدعم والتدريب للاستفادة الكاملة من هذه الأجهزة لإجراء معاملاتهم المالية.

وهذا يدل على أن العراق لديه القدرة على زيادة وتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية من خلال خدمات الانترنت وشبكات الهاتف المحمول أو التي يمكن توفيرها وإتاحتها عن طريق التحسينات في البنية التحتية التكنولوجية والتنظيمية. في حين يبذل البنك المركزي العراقي جهودا كبيرة لتعزيز الشمول المالي في البلاد، لا تزال هناك تحديات كبيرة تحتاج إلى معالجة وأهمها:

1- **الوضع الديمغرافي:** قدر عدد سكان العراق في عام 2023 بـ (43.324) مليون نسمة، مثل الذكور نسبة (50.3%)

ومثل الاناث (49.7%)، وبلغت نسبة السكان بعمر (15-24 سنة) حوالي (20.7%) في حين مثلت نسبة السكان بعمر (25 سنة فأكثر) حوالي (43%)، وبلغت نسبة النشيطون اقتصاديا بعمر 25 سنة فأكثر ما نسبته (78.2%) الأمر الذي يعني أن المجتمع العراقي مجتمع شاب، ويشكل سكان الحضر ما نسبته (70%) تقريبا في حين يمثل سكان الريف ما نسبته (30%) (وزارة التخطيط، 2024)، غير أن ارتفاع نسبة الأمية التي تتجاوز (12.5%) التي تعني ان أكثر من ستة ملايين عراقي لا يعرفون القراءة والكتابة تعد عائقا كبيرا أمام نشر الثقافة المالية.

2- **هيكل النظام المالي في العراق:** يضم هيكل النظام المالي العراقي 76 مؤسسة مالية مصرفية منها سبع مصارف حكومية و (69) مصرفا خاصا، فضلا عن تسع مؤسسات مالية غير مصرفية.

تسيطر المصارف الحكومية على القطاع المصرفي العراقي، إذ تمثل الجزء الأكبر من الودائع والائتمان خاصة مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة (TBI)، إذ بلغ مستوى تركيز الودائع لأكبر خمسة مصارف حسب مؤشر (هيرفندال- هيرشمان) (2.975) درجة عام 2017 وهو مؤشر منخفض يشير إلى سوق شديد التركيز، أما بالنسبة لتركز

الائتمان المصرفي فقد بلغ حسب مؤشر (هيرفندال_هيرشمان) (2.133) درجة في المصارف الحكومية ليعكس دورها المسيطر على القطاع المصرفي وهذا نتيجة طبيعية لشبكة فروعها المنتشرة في كافة أنحاء العراق وسهولة الوصول إلى خدماتها ونتيجة لثقة الجمهور بها كونها تابعة للقطاع العام ومضمونة (البنك المركزي العراقي، 2017).

أما نسبة الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف الحكومية في عام 2022 فقد بلغت ما نسبته (83.7%) من إجمالي الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي، في حين بلغ الائتمان ألتعهدي ما نسبته (60.9%) من إجمالي الائتمان التعهدي، ان درجة تركيز الائتمان لدى المصارف الحكومية يكشف عن أثرها في السيطرة على القطاع المصرفي، وتعد هذه نتيجة منطقية في ظل طبيعة شبكة فروعها المنتشرة في كافة أنحاء العراق، وسهولة الوصول الى خدماتها، ودورها التنموي الواضح من زيادة الائتمان الذي تقدمه مقارنة بالمصارف الخاصة (البنك المركزي العراقي، 2022).

وتشير البيانات الى تخلف كبير للنظام المصرفي في العراق في مؤشر فروع المصارف التجارية لكل 100 الف شخص مقارنة بدولة الامارات وكما في الجدول (4) الآتي:

جدول (4) مؤشر فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ

السنة	العراق	الامارات العربية المتحدة
2008	3.20	12.06
2009	4.60	11.65
2010	5.00	11.70
2011	4.80	11.97
2012	5.70	12.30
2013	5.10	12.72
2014	5.20	13.10
2015	4.78	13.40
2016	3.90	13.34
2017	3.80	12.90
2018	4.21	11.83
2019	3.86	11.30
2020	3.74	10.10
2021	3.62	8.50
2022	3.40	8.10
2023	3.29	7.90

المصدر: البنك الدولي (2025). متوافر على الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=IQ-SA-AE&most_recent_year_desc=true

وأشارت بيانات دليل الشمول المالي الى احتلال العراق لمرتبة متأخرة عالميا وإقليميا نتيجة العوامل السابق ذكرها وكما موضح في الجدول (5) التالي:

جدول (5) دليل الشمول المالي في العراق والمنطقة العربية 2023

الدولة	المؤشر	مرتفعة ام متوسطة الدخل
البحرين	0.59	مرتفعة الدخل
المملكة العربية السعودية	0.57	مرتفعة الدخل
الامارات العربية المتحدة	0.52	مرتفعة الدخل
الكويت	0.52	مرتفعة الدخل
عمان	0.41	مرتفعة الدخل
قطر	0.41	مرتفعة الدخل
الأردن	0.39	متوسطة الدخل
المغرب	0.38	متوسطة الدخل
تونس	0.38	متوسطة الدخل
الجزائر	0.35	متوسطة الدخل
مصر	0.35	متوسطة الدخل
فلسطين	0.33	متوسطة الدخل
لبنان	0.31	متوسطة الدخل
ليبيا	0.26	متوسطة الدخل
العراق	0.22	متوسطة الدخل
موريتانيا	0.22	متوسطة الدخل

الاسكوا، دليل الاسكوا للشمول المالي ،

يتضح من الجدول أن العراق احتل المرتبة قبل الأخيرة وهذا يوضح الحاجة الى عمل كبير وفوري من أجل رفع قيمة هذا المؤشر.

وقد جاءت هذه النتيجة لعدة أسباب أهمها:

- 1- ضعف الوعي المصرفي: اذ سجل العراق إحدى أدنى المستويات في المنطقة العربية والعالم فيما يخص الشمول المالي، فقد بلغت نسبة من يمتلكون حسابات مصرفية نحو (22.67%) فقط من البالغين، وتنخفض هذه النسبة لدى النساء إلى (7.4%) مقابل (14.6%) لدى الرجال حسب بيانات البنك الدولي في حين نجد أن نسبة من يمتلكون حسابات مصرفية في الدول المجاورة للعراق كبيرة جدا ففي ايران بلغت (93.98%)، وفي الامارات (88.21%)، وفي تركيا (68.59%)، وتنخفض نسبة الشمول المالي إلى (7.6%) في الأرياف بسبب ضعف الانتشار المصرفي لفروع المصارف العراقية، وكذلك ضعف مستوى الثقافة المصرفية في العراق إذ إن نسبة (27%) فقط من السكان البالغين يمتلكون معرفة مالية مناسبة (Al-Hassani,2022: 15).

كما ان نسبة السيولة المصرفية للقطاع المصرفي عالية جدا تصل الى (70%) وهي تزيد عن النسبة المعيارية (35-30%)، وتعني عدم قدرة المصارف لاسيما الخاصة على توظيف اموالها، والنتيجة إن قوة التركيز لدى بعض المصارف دون غيرها تسمح لها بفرض أسعار فائدة اعلى على المقترضين وهذا ما يزيد المخاطرة عليهم ويؤشر سلباً على توسيع تعاملاتهم المصرفية.

2- **ضعف الثقافة المالية للجمهور:** إن خدمة الزبائن لا تنحصر فقط في تلبية احتياجاتهم سواء في ارجاع حقوق أو حل خلاف بل تتعداها الى أفكار عديدة والتي ترتقي إلى مفهوم خلق زبائن تعي جميع حقوقها المصرفية وذلك بزيادة الوعي بالثقافة المصرفية لدى الجميع، والتأكيد على ان معرفة المعاملات المصرفية ليست احتكاراً على العاملين في القطاع المصرفي، ومن الواجب المصرفي تقديم بعض المعاملات والمفاهيم المصرفية لجميع الزبائن تعلمهم بكل شيء عن اية عملية مصرفية، وعليه لابد من وجود قسم خاص بالتعليم المالي والثقافة المالية (Qatar Central Bank, 2024) ، ويعاني واقع المصارف العراقية اهمالا من الجهات المسؤولة حول الثقافة مع المصارف العالمية الأخرى.

3- **التأمين:** وتهيمن عليه ثلاث شركات تأمين عامة مملوكة للدولة (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، وشركة إعادة التأمين العامة)، فضلا عن 38 شركة تأمين أهلية، إن قطاع التأمين صغير جدا بسبب ضعف الوعي التأميني، ولا يزال الوعي بالتأمين منخفضا، فضلا عن الوضع الأمني خلال السنوات (2007-2017)، وارتفاع نسب الجريمة لدى المواطنين والتجار، كما إن اغلب التجار يستوردون بضاعة مؤمن عليها من دول المنشأ ويتم دفع أقساط تأمين كبيرة تضاف على قيمة البضاعة إلى أن تصل العراق ولا يقومون بالتأمين عليها فلا يوجد من يتابعها أو بالأحرى لا يقومون بدفع مبالغ إضافية عكس دول المنشأ التي تجبرهم على التأمين (طارق، 2019: 8).

4- **قطاع التمويل الأصغر في العراق MFI:** تعد صناعة التمويل الأصغر في العراق صناعة حديثة جدا، اذ أنها بدأت في بداية عام 2004 وتوسعت بعد ذلك، تمثل مؤسسات التمويل الأصغر إحدى الآليات التي لها دور كبير في مساعدة الفقراء وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة بقروض متوسطة، وتوصف بأنها مؤسسات مالية غير حكومية تدعم من جهات مانحة والتي تقوم بدورها بتزويد العائلات الفقيرة جدا بالمساعدتها في الانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم المتناهية الصغر والذين لا يستطيعون الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية (طارق، 2019: 8).

وللتغلب على هذه التحديات، من المهم تطوير تدخلات مستهدفة تلي الاحتياجات المحددة لمختلف الفئات السكانية، مثل المجتمعات الريفية والنساء والشباب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التركيز على تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الثقافة المالية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

ب- جهود نشر الوعي بالشمول المالي:

وفي إطار جهود البنك المركزي لتعزيز الوعي بالشمول المالي فقد أصدرت دائرة مراقبة الصيرفة في عام 2022 "اللائحة التنظيمية لحماية المستهلك المالي"، والتي أوضحت حقوق المستهلك المالي، وأهم سلوكيات وأخلاقيات العمل وحماية سرية بيانات المستهلك، فضلا عن توضيح واجبات المستهلك المالي والعقوبات التي تتعرض لها المؤسسات المالية في حال ورود أية شكاوى من المستهلك المالي (البنك المركزي العراقي، 2022). كما أصدر البنك المركزي كتيباً بعنوان "دليل التوعية المالية والمصرفية للشباب ولرواد الأعمال" في عام 2022. يهدف هذا الكتيب الى زيادة المعرفة المالية والمصرفية لدى رواد الأعمال بهدف تطوير الأفكار والمواهب لتحويلها الى شركات تجارية مثمرة ومن ثم الحفاظ على استمرارية هذه الشركات عبر الإدارة المالية السليمة، وتم في هذا الكتيب توعية القارئ حول كيفية تطوير الفكرة الى مشروع تجاري، ومن ثم اعداد الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكيفية إدارة الشؤون المالية للمشروع (البنك المركزي العراقي، 2022).

وفي عام 2023 أصدر البنك المركزي "دليل حماية المستهلك"، ويحتوي هذا الدليل على المبادئ والقواعد التي يتعين على المصارف الالتزام بها ومراعاتها لدى تقديمها لمنتجات أو لخدمات مصرفية لزبائنها، ولدى تقديم النصح والمعلومات المالية لهم، وعند الإعلان والدعاية عن تلك المنتجات أو الخدمات، فضلا عن معالجة حالات الشكاوي والتظلمات وتسوية النزاعات والخلافات (البنك المركزي العراقي، 2023). ويمثل هذا الدليل التعليمات المعتمدة من إدارة البنك المركزي والتي تم اعمامها على جميع المصارف وشركات التحويل المالي وشركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني ليتم تطبيقها في اطار تعاملها مع جميع زبائنها من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين.

خامساً: ادوات نشر الوعي بالشمول المالي

يمكن زيادة نشر الوعي المالي في العراق من خلال عدة وسائل أهمها:

- 1- هناك حاجة ملحة لدور حكومي بارز في تطوير القوانين والسياسات المناسبة لخلق بيئة مؤاتية تشجع على الشمول المالي وإدماج المواطنين والمؤسسات، وأن تعمل الهيئات التنظيمية، بشكل أكبر لفتح السوق أمام اللاعبين الجدد في مجال التكنولوجيا المالية الذين باستطاعتهم تقديم حلول مبتكرة قادرة على تجاوز الحواجز التقليدية التي تواجه الشمول المالي، وأن يلعب المستثمرون ورواد الأعمال دورا محوريا في دعم مشاريع التكنولوجيا المالية الجديدة لبدء مسيرة عملها والنمو، بحيث يمكن لهذه الشركات الجديدة التأثير بخلق بيئة تنافسية تشدد الحاجة إليها في النظام المالي العراقي، ويجب على مزودي التكنولوجيا تطوير حلول تكنولوجية مالية يسهل دمجها في الأنظمة والعمليات الحالية في شركات التكنولوجيا المالية القائمة أو الجديدة بما يسمح لهم بإنشاء منتجات وخدمات مالية مبتكرة قادرة على شمول أفرادا أكثر.
- 2- دعوة المنظمات العالمية العاملة في العراق مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها الى دعم حملة الوعي بالشمول المالي لما تمتلكه هذه المنظمات من خبرة و كوادر إدارية كفوءة.
- 3- تنظيم لقاءات مستمرة مع التجار والباعة وأصحاب الشركات لخلق الوعي اللازم وتشجيعهم على استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية.
- 4- إعطاء حوافز للشركات والتجار الذين يتعاملون بالتقنيات الرقمية مثل تخفيض الضريبة عليهم أو منحهم جوائز تقديرية من خلال مؤتمرات إعلامية تعقد لهذا الغرض.
- 5- القيام بإلقاء محاضرات وعمل ندوات في المدارس والجامعات لخلق الوعي بأهمية العمل بالتقنيات الرقمية وفوائد استخداماتها.
- 6- تنظيم مسابقات رياضية وفنية وثقافية بمشاركة المصارف والمؤسسات المالية في المحافظات تكون تحت شعارات تتعلق بخلق الوعي المالي بالتقنيات الرقمية.

الاستنتاجات:

- 1- ضعف الوعي المالي بين شريحة واسعة من المجتمع العراقي يشكّل عائقًا رئيسيًا أمام تعميق الشمول المالي، إذ أن امتلاك الحسابات المصرفية لا يقتصر غالبًا بالاستخدام الفعّال للخدمات المالية.
- 2- مستوى الشمول المالي في العراق متدنٍ مقارنة بدول الجوار والمنطقة العربية، حيث لا تتجاوز نسبة من يمتلكون حسابات مصرفية 23% من البالغين، مع انخفاض ملحوظ بين النساء والشباب والمناطق الريفية.
- 3- الثقافة النقدية المهيمنة ما تزال تحد من توسع التعاملات المصرفية والرقمية، إذ يفضل معظم الأفراد سحب الرواتب نقدًا بدلًا من إبقائها في النظام المصرفي.
- 4- ضعف الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية نتيجة تجارب سابقة بالفساد وسوء الإدارة أدى إلى تراجع استخدام المنتجات المصرفية واللجوء إلى القنوات غير الرسمية.
- 5- البنية التحتية الرقمية والمصرفية غير كافية، إذ أن الكثافة المصرفية وأعداد الصرافات الآلية وأجهزة الدفع الإلكتروني ما تزال متواضعة جدًا قياسًا بالمعايير الدولية.
- 6- على الرغم من جهود البنك المركزي (مثل إطلاق الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي 2018-2020 و2021-2023، وإصدار تراخيص الدفع الإلكتروني)، إلا أن المردود ما يزال محدودًا بسبب ضعف الوعي والثقافة المالية لدى الجمهور.
- 7- هناك إمكانيات واعدة لتعزيز الشمول المالي عبر توظيف التكنولوجيا المالية (FinTech) وانتشار الهواتف الذكية، لكن الاستفادة منها تتطلب تعزيز القدرات والمهارات المالية للسكان.

التوصيات:

- 1- إطلاق برامج وطنية للتثقيف المالي تستهدف فئات محددة (الشباب، النساء، سكان الريف)، مع إدخال مفاهيم الثقافة المالية في المناهج الدراسية والجامعية.
- 2- تعزيز الثقة بالمؤسسات المصرفية عبر تحسين جودة الخدمات، وضمان الشفافية، وتفعيل نظم حماية المستهلك المالي.
- 3- الاستفادة من التكنولوجيا المالية عبر دعم منصات الدفع الرقمي والتوسع في استخدام المحافظ الإلكترونية وربطها ببرامج الدعم الحكومي والرواتب.
- 4- زيادة الكثافة المصرفية بفتح فروع جديدة خاصة في المناطق الريفية والنائية، مع توفير صرافات آلية وأجهزة دفع إلكتروني بشكل أكبر.
- 5- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التثقيف المالي وتطوير الخدمات الرقمية، إضافة إلى الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).
- 6- منح حوافز ضريبية أو تشجيعية للتجار والشركات الذين يعتمدون وسائل الدفع الرقمية، بما يعزز التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الرقمي.
- 7- إجراء بحوث ميدانية دورية لقياس مستوى الوعي المالي وتقييم أثر برامج الشمول المالي، بما يساعد في تحسين السياسات والخطط.
- 8- تنويع المنتجات المالية (التأمين، التمويل الأصغر، الادخار التعاقدية) بما يتلاءم مع احتياجات الشرائح المهمشة، لتوسيع قاعدة المشاركة في النظام المالي.

المصادر:

- 1- البنك المركزي العراقي ، دائرة مراقبة الصيرفة (2022). اللائحة التنظيمية لحماية المستهلك المالي، البنك المركزي العراقي، بغداد. <https://cbi.iq/news/view/2277>
- 2- البنك المركزي العراقي (2022)، دليل التوعية المالية والمصرفية للشباب ولرواد الاعمال، متوافر على الموقع الالكتروني: <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-159912298499915.pdf>
- 3- البنك المركزي العراقي (2023)، دليل حماية المستهلك، بغداد.
- 4- Qatar Central Bank, <https://www.qcb.gov.qa/en/Pages/default.aspx>
- 5- لفته، محمد طارق (2019). دراسة ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.
- 6- الاسكوا (2025)، الاستعراض السنوي لاهداف التنمية المستدامة 2025 الشمول المالي في المنطقة العربية، بيروت، الأمم المتحدة.
- 7- الانديجاني، مها عبد العزيز، بدوي، ندى صالح، المنديل، صيته منديل، الحربي، أحلام إبراهيم، محددات الوعي المالي بين الشباب السعودي، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 21، العدد 1، 2024.
- 8- شني، د. صورية، بن لخضر، د. السعيد (2019). اهمية تعزيز الشمول المالي – تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية – مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد 4 العدد 1.
- 9- عبد الله، د. كيلان إسماعيل، عبد، نهى صافي (2021). دور الوعي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة (كوفيد – 19). مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 1، العدد 5.
- 10- نوفل، د. صبري (2018). الشمول المالي في مصر وفي بعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد 667.
- 11- محمد محروس سعدوني " الشمول المالي واثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق.
- 12- محمد يونس، الوعي المالي الخطوة الأولى لتتحكم ب اموالك، 2021،
- 13- مها عبد العزيز الانديجاني، ندى صالح بدوي، صيته منديل المنديل، أحلام إبراهيم الحربي " محددات الوعي المالي بين الشباب في المجتمع السعودي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 21 العدد 1 مارس 2024
- 14- شماع، يسرى، رقية، عزيز (2023). أهمية نشر الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي، رسالة ماجستير، 2023.
- 15- حجي، ادريس رمضان، الدباغ، حارث غازي (2023). واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تعزيزه للفترة (2017-2022)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 5، العدد 4.
- 16- Al-Hassani, Abdal-Ghani (2022), Access to Finance in Iraq: An Analytical Study, Business Landscape, Summer 2022, issue 7, p.15.